

تركيا تواجه تحديات لا حل لها مع الاتحاد الأوروبي

صحافي تركي: لم نخسر الحلم الأوروبي فحسب، بل خسرنا حلم الديمقراطية



المسافة تتسع بين بروكسل وأقرة

إلى مشكلة اللاجئين وانعكاسات ذلك على الاتحاد الأوروبي. مما عزز التوجه العام لتركيا في ظل قيادة أردوغان نحو دولة استبدادية أحادية القيادة.

● على الصعيد الخارجي: الهجوم على شمال سوريا كشف عن حجم الانتهاكات ضد الإنسانية وجرائم الحرب، مما تطلب تجميد صادرات الأسلحة الأوروبية. والتقييد في شواطئ قبرص وما نتج عنه من مواقف أوروبية، وخصوصا الجانب التجاري الاستثنائي في تركيا.

● بالإضافة إلى التوجه العسكري التركي نحو روسيا مع الابتعاد عن حلفائها في الناتو.

على الصعيد الأوروبي: لا يوجد إجماع أوروبي على قبول تركيا كعضو أو شريك للاتحاد الأوروبي، وهذا يشكل تحديا كبيرا على مستقبل العلاقات مع تركيا وخصوصا الجانب التجاري والاستثماري على المدى المتوسط.

وقالت أماندا بول، محللة السياسات في مركز السياسة الأوروبية، إن الطموحات تجاه تركيا كانت أكبر من المتوقع، مضيفة "دخلنا في مرحلة صعبة وغامضة من العلاقة مع تركيا بعد حوالي 20 عاما من الطموحات الكبيرة".

يتفهم جان دوندار تردد الاتحاد الأوروبي في ضم تركيا نظرا إلى وجود حكم استبدادي. وذكر دوندار الجمهور الأوروبي بمقولة أردوغان "الديمقراطية هي قطار ينقلنا من محطة إلى أخرى وعندما نصل إلى هدفنا نخلس عنها".

لكنه نزل إلى أن سياسة أردوغان، الذي يحكم قبضته على كل شيء من الجيش والأمن والجامعات والإعلام والجمعيات والمؤسسات المدنية، تهدد المواطن التركي. "إما أن نحكمكم وإما أن تنتشر الفوضى". وقال "هناك العديد من الصحفيين في السجن وهناك العديد من رؤساء البلديات وأعضاء البرلمان في السجن، في تركيا فقدنا حلما بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لا دعونا نفقد الحلم بحقوق الإنسان".

وبالإضافة إلى تدهور الوضع الداخلي في تركيا، أشارت ريس إلى تفاقم الوضع مع الإجتياح التركي لشمال سوريا ضد الأكراد. لكنها اعتبرت أن هناك فرصا للحل قد تكون نابعة من البعد الاقتصادي، قائلة "بالرغم من الوضع السياسي المدني، فإن العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي تحافظ على مستوى متقدم من التبادل التجاري والاستثمار".

إلى جانب إضعاف النظام القانوني الداخلي، تنتهك تركيا القانون الدولي لحقوق الإنسان إذا طردت اللاجئين السوريين ورحلتهم قسرا إلى بلادهم التي هربوا منها، في خطوة تعد انتهاكا لمبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين.

كما يبرز تجاهل تركيا التام للقانون الدولي من خلال أنشطتها التي تشمل التنقيب عن الغاز في شرق البحر المتوسط فعلى الرغم من العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي، زعم أردوغان أن حدود قبرص البحرية غير موجودة بالنسبة لأقرة.

وأكد كيم فريدبرغ، مدير مجلس الاقتصاد الأوروبي، على صعوبة الحل لآزمات تركيا مع الاتحاد الأوروبي. وقال "من السهل استعراض التحديات التي تواجهها تركيا كونها غير محدودة، ولكن من الصعب تقديم مقترحات لحل هذه الصعوبات المتراكمة".

تحديات كثيرة

قال فريدبرغ "نرى التحديات لكننا لا نعلم إن كنا نستطيع التقدم في الحوار"، مضيفا أن "تركيا تتعد عن مبادئ الاتحاد الأوروبي وحرية الصحافة... والعقوبات لا تستطيع أن تشكل سياسات بمفردها". وأشار فريدبرغ إلى أبرز التحديات الملحة:

● على الصعيد الداخلي: تحولت تركيا إلى دولة بعيدة عن القيم الرئيسية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي مما جعلها في وضع من الصعب الحديث عن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بالإضافة

في إسطنبول، وادعى أن الانتصارات التي حققها بعض من مرشحي حزب الشعوب الديمقراطي باطلة.

وعزل رؤساء البلديات المنتخبين الأكراد واحتجز المئات من الأشخاص في جنوب شرق تركيا في أغسطس، بسبب صلاتهم بالمشردين الأكراد المشتبه بهم. وترى العواصم الأوروبية عدم احترام أقرة للمعايير الديمقراطية التي يعتمدها التكتل. لذلك، لم تعد فكرة انضمام تركيا إلى الاتحاد واقعية.

السفير مارك أوتي، رئيس مركز بروكسل الدولي، يرى أن تركيا تعاني من أزمات دبلوماسية مع عدة أطراف دولية وعجز في إدارة الصراع في المنطقة في ظل الحكومة التركية الحالية.

في ظل هذه الأجواء، رأى السفير مارك أوتي، رئيس مركز بروكسل الدولي، أن تركيا تعاني من أزمات دبلوماسية مع عدة أطراف دولية، ومن عجز في إدارة الصراع في المنطقة في ظل الحكومة التركية الحالية.

وتحدثت فريدريكا ريس، عضو البرلمان الأوروبي ونائبة رئيس مجموعة تجديد أوروبا، عن الدعم الذي تقدمه تركيا للاتحاد الأوروبي. وقالت "تركيا تتعد عن مبادئ الاتحاد الأوروبي وحرية الصحافة... والعقوبات لا تستطيع أن تشكل سياسات بمفردها". وأشار فريدبرغ إلى أبرز التحديات الملحة:

وقالت ريس إن "الحريات وحقوق الإنسان في أدنى مراتبها بعد فرض تضييق غير محدود على الإعلام وحرية التعبير وسيادة القانون أصبحت في وضع لا يرثى له".

زادت أنشطة تركيا الأخيرة، مثل التنقيب عن الغاز شرق البحر المتوسط وشراء نظام الدفاع الروسي رغم عضويتها في الناتو والعملية العسكرية على سوريا التي استهدفت الأكراد، من مسافة التباعد بين أقرة والاتحاد الأوروبي، وأوصلت العلاقات، وفق خبراء شاركوا في مؤتمر بروكسل حول تحديات العلاقات الأوروبية التركية، إلى مستوى قياسي من التدهور.

بروكسل - لفت مؤتمر انعقد في البرلمان الأوروبي إلى حجم التحديات والصعوبات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي مع تركيا دون وجود حلول قابلة للتطبيق قريبا. ويأتي هذا المؤتمر، الذي شارك فيه عدد من الدبلوماسيين والباحثين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، في سياق التحولات الطارئة على العلاقات الأوروبية التركية، والتي سجلت أعلى مستويات التوتر في السنوات الأخيرة نتيجة سياسات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

واتفق المشاركون في المؤتمر على أن السياسة الخارجية الأوروبية دون الأداء المطلوب للتعامل مع تصرفات تركيا غير المرغوبة. كما تراجع الحوار الأوروبي التركي إلى أدنى درجاته، الأمر الذي عكسه كالت يونان أنغور، رئيس قسم تركيا في مؤسسة الخدمات الخارجية الأوروبية، بقوله "في استعراض بسيط لوضع تركيا الجديد يظهر أن العلاقات الثنائية قد تستمر في التدهور، مما يتطلب تحركا سريعا من الطرفين لمحاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه".

الحلم البعيد

تحدث جان دوندار، صحافي تركي، عن الحلم الأوروبي بالنسبة للأتراك. وقال "أسكن في القسم الآسيوي من إسطنبول وكنت أعمل في جريدة تقع في القسم الآسيوي، وكل يوم أذهب إلى العمل أعبّر الجسر لانتقل للشق الأوروبي لإسطنبول فأشعر بالتفاؤل باننا في يوم ما سندخل الاتحاد الأوروبي". لكن، هذا الحلم اليوم يكاد يكون مستحيلا.

على مدى عقود، عملت تركيا جاهدة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وحاولت الإبقاء بكل الشروط وتجاوز العقبات التي كان الأوروبيون يضعونها أمام طلبها للانضمام إلى كتلتهم، لكن عقود العمل والمحاولات ذهبت أدراج الرياح بسبب سياسات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

لم يكف أردوغان بإغلاق باب عضوية الاتحاد الأوروبي في وجه تركيا، بل تسبب أيضا في تحول السياسة الخارجية التركية من صفر مشاكل إلى صناعة المشاكل مع الجميع، ومن بينهم الاقتصاد الأوروبي الذي يعتبر تركيا شريكا رئيسيا واستراتيجيا في قضايا مثل الهجرة والأمن ومكافحة الإرهاب والاقتصاد، ولكنه لا يتوافق معها في مجالات الديمقراطية وسيادة القانون والحقوق الأساسية، والحريات.

وتحتل تركيا المرتبة 179 في مؤشر حرية الصحافة 2019، مع أكبر نسبة صحافيين مسجونين في العالم. ووصلت تركيا إلى هذه المرتبة بعد محاولة الانقلاب الفاشلة التي شهدتها البلاد في يوليو 2016، حيث أعلن على إثرها أردوغان حالة الطوارئ التي سمحت له بتقييد حرية الصحافة والتعبير والتعددية السياسية واستقلال القضاء وحماية الأقليات.

وعلى الرغم من أن انتهاء حالة الطوارئ في يوليو 2018، استبدل النظام المزايا التي كانت توفرها بتشريع قانون مكافحة الإرهاب الذي زاد من تقويض سيادة القانون والحريات الأساسية. بالإضافة إلى ذلك، أدت عوامل جديدة إلى توسيع المسافة الفاصلة بين تركيا والاتحاد الأوروبي وتركيا، من ذلك الانتخابات المحلية التي نظمت في 31 مارس وكشفت عن جانب آخر تركيا اليوم، التي لا تعترف بالديمقراطية، حيث رفض انتخاب حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية الإقرار بهزيمة

العداء الإيراني الإخواني الأردوغي للسعودية.. عداء لكل العرب

إستراتيجي مرتبط بالحفاظ على طريق الإمداد إلى لبنان وعلى الفضاء المفتوح على المتوسط، وتأمين موقعها في العراق.

إن العلاقة التركية الإيرانية باتت في جانب منها تتمحور حول العداء المشترك للعرب، وهو أمر مرتبط أصلا بالتاريخ والعنصرية العرقية، ويتجاوز المسائل المذهبية والطائفية والعقائدية. ويمكن العثور على أسسه في الثقافة المتوارثة للفرس والآتراك، ويمكن فهم طبيعة ذلك العداء حاليا من محاولات الإختراق المتتالية للعالم العربي، وخاصة دوله المحورية وعلى رأسها مصر والسعودية.

لو تأملنا المشهد أكثر فإن هذا العداء اتخذ بعدا سياسيا ويات من نيصّب بالأساس على الرياض وأبوظبي الدولتين المالكيتين معا لأهم قوة اقتصادية ومالية في المنطقة والحاملتين لمشروع قومي حضاري أمني وإستراتيجي تاكثرت ملامحه خلال السنوات القليلة الماضية، والواضحتين في موقفهما المشترك من الإطعام الفارسية والتركية، سواء من خلال تحالفهما لدعم الشرعية في اليمن، أو إسنادهما المباشر لمصر، أو دفاعهما المشترك عن منظومة الأمن القومي العربي من الخليج إلى القرن الأفريقي، أو تنسيقهما المعلن في تعاطيهما مع أبرز القضايا الإقليمية والدولية.

كما أن موقف الرياض وأبوظبي من مشروع الإسلام السياسي بشقيه السنّي والشيعي، بات يمثل تحديا كبيرا للإطعام الإيرانية التي تحاول إختراق المنطقة عبر مليشياتها الطائفية في العراق وسوريا واليمن ولبنان، وللإطعام التركية المتدثرة بمشروع جماعة الإخوان العابر للحدود وكذلك بعنف الجماعات المسلحة المرتبطة بها في دول كسوريا وليبيا واليمن.

وما يجمع بين تركيا وإيران والإخوان من مواقف ضد السعودية يعود في مجمله إلى دور المملكة الإقليمي ليس كمرکز روعي ثقافي للمسلمين، وإنما كقوة اقتصادية وسياسية، وكموقع للجغرافيا السياسية المتقدمة على مساحة قادرة على قطع الطريق أمام الإطعام الخارجية، إضافة إلى قدرة المملكة بالغة التأثير على مسارات الأحداث في دول المنطقة، وهو ما تجسّد بالخصوص من خلال دعمها المشترك مع دولة الإمارات لتورة الثلاثين من يونيو في مصر، وضرب مشروع سيطرة الحوثيين المرتبطين بإيران والإخوان المرتبطين بتركيا في اليمن. لعل الموقف من قطر هو أحد أبرز تجليات الصراع المعلن، فنظام الدوحة المرتبط بمشروع الإسلام السياسي، ارتضى نهائيا بين أحضان الأتراك والإيرانيين الذين يتقاسم معهم العداء للسعودية والدول المتحالفة معها.

إن ما ورد في الوثائق حول غطاء أردوغي ضد السعودية سيبقى دليلا على أن المملكة استفاقت باكرا لتفضح ما كان يعد لها في الغرف المظلمة من مؤامرات، ولتحقق قفزة مهمة في قراءة الواقع الإقليمي بعين متفحصة ومحددة لمكان الخلل الإستراتيجي الذي كانت تعاني منه قبل أن تستدرك القيادة الحالية الأمر بموقف حازم وحاسم من تيارات الإسلام السياسي المعادية، وكذلك من مناخات التشدد التي كان الأعداء يعملون على الاستفادة منها. ولعل حركة الإصلاح التي تشهدها المملكة حاليا خير رد على أعدائها، فبتحصين الداخل يمكن التصدي لكل مؤامرات الخارج.

الحبيب الأسود
كاتب تونس



لم يتفاجأ أغلب المراقبين بما نشره موقع "ذي أنترستبنت" وصحيفة نيويورك تايمز من وثائق كشفت عن قمة انعقدت في تركيا في العام 2014 بين النزاع العسكري الخارجي للحرس الثوري الإيراني، المعروف باسم فيلق القدس، وجماعة الإخوان المسلمين، بغاية التنسيق لاستهداف المملكة العربية السعودية. تمثل هذه الدولة، ببعدها الديني الرمزي وثقلها السياسي، بالنسبة إلى محور إيران والإخوان ونظام أردوغان حجر عثرة في طريق اطماعه التوسعية في حساب المنطقة العربية ككل، وبخاصة بمنطقة الخليج ذات الثروات والمقدرات التي تسيل لعاب الكثير من الأطراف الإقليمية والدولية. رغم محاولة جماعة الإخوان نفى التعرض خلال الاجتماع لمخططات عدوانية ضد الرياض، فإن مجرد اعترافها بعقد اللقاء أكد على صحة الوثائق المنشورة، خصوصا في ظل تعاطف النظام الإيراني الكبير مع الجماعة بعد الإطاحة بحكمها في مصر في الثالث من يوليو 2013 على إثر ثورة شعبية عارمة.

موقف الرياض وأبوظبي من مشروع الإسلام السياسي بشقيه السنّي والشيعي، بات يمثل تحديا للإطعام الإيرانية التي تحاول إختراق المنطقة عبر مليشياتها الطائفية

التحالف بين إيران والإخوان ليس جديدا، وإنما هو قديم قدم ارتباط الملاي منذ أربعينات القرن الماضي بمشروع الجماعة من خلال علاقاتهم مع مؤسسها حسن البنا، وتأثرهم بفكر سيد قطب، وترجمتهم لمؤلفاته، وجعلها واحدة من أبرز مرجعياتهم الفكرية، إضافة إلى التنسيق بين الطرفين في موسم الحج، وصولا إلى العام 1979 عندما انتصرت ثورة الخميني، ورأى فيها الإخوان النموذج الذي سيحتنون به لاحقا.

أما التحالف بين تركيا وإيران فهو مرتبط بعلاقات ومصالح وحسابات متشابكة ومتداخلة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا واستراتيجيا، رغم ما يبدو ظاهريا تناقضا في المرجعيات التاريخية بين بلد يستحضر إرثه العثماني وآخر يسترجع إرثه الصفوي، ولعل الجانب الثقافي دورا مهما في ذلك، حيث أن ومن بين عدد سكان إيران البالغ 80 مليون نسمة يوجد ما لا يقل عن 30 مليون نسمة يتكلمون اللغة التركية وهم من الأذريين والتركمان والفاشقاقي.

لكن ورغم الأبعاد الإسلامية لنظامي الحكم في البلدين، فإن وراء كل منهما مشروع قومي توسعي ينظر بكثير من الاهتمام إلى الثاني الذي يقابله أساسا الرغم في تحديده عن مجاله الحيوي، ليصطلما في بعض المنزقات الإقليمية كالمف السوري حيث دعمت تركيا بكل قوة التيارات الدينية المتشددة الإخوانية والسلفية القريبة منها، بينما وقفت إيران إلى جانب النظام لأسباب منها ما هو طائفي وما هو

